

رئيس التحرير المسؤول
العهد منير عقيقي

أزمة نظام أم أزمة رئيس؟

هكذا يعود النقاش الى نقطته الاولى ما اذا كانت الازمة في النظام أم في الرئيس؟
في بلد مستقر ينعم بالإستقرار السياسي لا بطغيان توتر الطوائف وهو اجسها الكثيرة، كان يمكن البحث جديا للوصول الى حل جوهره حماية الدولة بما هي مؤسسات وشعب وارض. لكن ما يطغى على لبنان راهنا هو تعقيدات تعكس جزءا كبيرا من توتر الاقليم وحتى العالم. فليس غائبا على احد اننا بين دولتين: سوريا واسرائيل مع الفارق بينهما. سوريا تشهد حربا ضروس مزقتها وكانت من نتائجها المباشرة تحميل البلد زهاء مليون ونصف مليون نازح، فيما اسرائيل العدو لا تزال تحتل جزءا من ارض ومياه وثروات لبنان، ناهيك بجعلها سماءنا مسرحا لقواتها الجوية. كل هذا يضاف الى الانهيار الذي بلغناه ولا افق مرثيا له حتى الساعة. وايضا وايضا بسبب المناكفات الداخلية على الحصص وبكل وضوح.
الطائف قدم الكثير مما كان يريده اللبنانيون بعد حرب دامت 15 سنة واثبتت ان لبنان لا يُقسم، وانه محكوم بعيش مشترك يشكل عن حق رسالة في المنطقة. الا ان هذا لا يكفي لاستمرار البلد بعدما انهار كل شيء. وقبل الصراع على جنس الملائكة، يجب النهوض واستعادة ما كانه لبنان حتى يتيسر البحث في المستقبل، والانصراف الى غير ذلك يعني ان هناك من يمعن في كسر الجمهورية وشلها.
في الخلاصة: القليل القليل من التواضع في طرح الامور وعدم المزايدة، مع الكثير الكثير من تطبيق القانون واحترامه، ومن ثم الاتفاق على الجلوس الى طاولة حوار لتصحيح الخلل في بنود اتفاق الطائف للمحافظة على النظام القائم وتحديثه، والا سنكون مجبرين على التفتيش عن عقد عيش جديد.

مع كل استحقاق دستوري او سياسي ينطلق النقاش في لبنان حول ما اذا كانت المشكلة في النظام الدستوري، او في الاداء السياسي المحكوم بغرائز طائفية ومناطقية. عدا عن طرح المواصفات المطلوبة من الرئيس المقبل. وهذا حصل في الجمهوريتين الاولى والثانية، واعاق على الدوام التقدم نحو العصرية في ظل انشداد رهيب حينا الى الطوائف، واحيانا الى الاشخاص. وفي الحالين خسارة صافية على البلد واهله.

هذا السجال ينطلق مجددا مع اقتراب موعد الاستحقاق الدستوري لانتخابات رئاسة الجمهورية. لكن هذه المرة يأتي متوجا بنقاش من نوع آخر يتعلق بمواصفات الرئيس وصلاحياته، وهما محل نقاش سابق وحالي. لكن ما يزيد من حرارته تقاذف المسؤوليات عن الانهيار، وما اذا كان الرئيس ميشال عون كان يملك صلاحيات تُعينه على الحيلولة دون ما حصل.

في الشكل، المشكلتان موجودتان: هناك مشكلة في النظام اظهرتها ممارسة القيمين منذ مطلع التسعينات. وهناك مشكلة الصلاحيات المشتقة من الاولى واستطردادية عليها لكنها مؤثرة. أزمة النظام الدستورية تكمن في انه لم ينجح على امتداد العقود الثلاثة السابقة في توليد حلول بقدر ما فجر من معضلات ما كانت تنتهي لولا الادارات الخارجية والوصايا. وهذا واقع لا يمكن لكائن ان ينكره. حتى انتخابات الرئاسة كانت تتأثر وفي الجمهوريتين بخارج ما، لأن للمجموعات اللبنانية كلها امتدادات ما وراء الحدود وهي نفسها كانت تقدمها.

كذلك، فإن صلاحيات الرئيس هي محل بحث ونقاش عريض يرى في الصلاحيات الراهنة انها محدودة وتكبل اي رئيس وتحول دون تحقيق رؤيته. هذا البحث على صدقيته يعود ويرد النقاش الى اصل الدستور ووثيقة الوفاق الوطني الذي جعل القرار في مجلس الوزراء مجتمعا، وبوصفه يحوز تمثيل جميع الطوائف وعلى اساس شيء من الشرعية البرلمانية التي تنتجها الانتخابات النيابية.

الى العدد المقبل